

اقتصاد

خميس يبحث مع صيادلة سورية تطوير قطاع الدواء.. واليازجي: توقيع ٨٧ بالمئة من عقود الأدوية السرطانية والمزمنة

الوطن

التقى رئيس مجلس الوزراء عماد خميس رئيس وأعضاء مجلس نقابة صيادلة سورية، إذ تركز اللقاء حول أهمية دور النقابة في تطوير قطاع الدواء والارتقاء بواقع المهنة، وإعداد كيان استثماري خاص لتحسين أوضاع المتسربين إليها، وإعداد قاعدة بيانات لأعضاء النقابة تتضمن التوزيع الجغرافي للصيادلة، وضرورة أن تكون وفق أطر منهجية وقانونية، وإحداث فرق لتطوير نوعية عمل المخابر الدوائية. وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم التأكيد على ضرورة قيام النقابة بتنظيم دورات تدريبية وورشات عمل لرفع مستوى أداء أعضائها في جميع الفروع بالمحافظات، إضافة إلى تقديم أبحاث ودراسات إلى وزارتي التعليم العالي والصحة عن واقع السياسات الدوائية وتطويرها وتقييم المناهج التعليمية بكليات الصيدلة في الجامعات.

وأوضح خميس أهمية دور النقابة في التطوير المستمر لقطاع الصناعات الدوائية وعلوم الصيدلة بالتنسيق مع اللجنة المشتركة في وزارة الصحة، منوهاً بصمود قطاع الدواء خلال سنوات الحرب. خميس على قيام النقابة باستثمار ميني المخابر والتحاليل في منطقة الديماس بريف دمشق بالتشراكة مع وزارة الصحة. من جانبه أوضح وزير الصحة نزار يازجي أن قيمة الأدوية السرطانية والمزمنة واللقاحات خلال العام ٢٠١٨ بلغت ١١٧ مليار ليرة وتم حتى الآن توقيع ٨٧ بالمئة من قيمة عقود استرجار هذه الأدوية للعام الحالي.

وتركزت الطروحات حول ضرورة تعديل قانون التنظيم النقابي وإتاحة المزيد من فرص العمل لخريجي كليات الصيدلة في المنشآت الصناعية ورفع قيمة تعويض التفرغ وتسريع إصدار قانون المدن الطبية.

| علي محمود سليمان

كشف مدير مديرية حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية على الخطيب لـ «الوطن» عن زيادة عدد الشكاوى من زيادة الأسعار في الأسواق، وذلك خلال الأسبوعين الماضيين، وذلك تم التشديد على مكاتب الشكاوى أن تعمل على مدار ٢٤ ساعة، بالإضافة إلى دوريات موازية مكتب الشكاوى، حتى تقوم بالرصد على هذه الشكاوى التي كثر على المواد الغذائية والطعام بشكل خاص. ولفت إلى أن عدد ضبوط المخالفات المنظمة خلال الأسبوعين الأخيرين تجاوز ٢٥٠٠ ضبط، أغلبها يتركز في المخالفات السريعة المتعلقة بعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد أو عدم تداول الفواتير، وتداول فواتير غير نظامية، وقد تم إغلاق عدد من الفعاليات التجارية التي استخفت الإغلاق بحسب حجم المخالفة المنظمة، إذ لا يتم الاكتفاء بالغرامة، ويتم إغلاق المحل مدة شهر وفق صلاحيات قانون حماية المستهلك رقم ١٤/ فأي مخالفة جسيمة تعرض صاحبها لإغلاق محله.

وأشار إلى أن الفواتير تساعد في ضبط الأسعار، والتأكد من صحتها، إذ لدينا نوعان من التسعير، الأول يتم مركزياً من الوزارة مثل المواد الغذائية الأساسية، والثاني هو التسعير في المحافظات، ويتم على أساس المحافظات المنتجة والمستهلكة، فمثلاً مدينة دمشق تعتبر مستهلكة للخضار والفاكهة واللحوم، فأغلب المواد المبيعة فيها تصل من المحافظات الأخرى، ولذلك نجد فارقاً سعرياً في هذه المواد ما بين المحافظات بحسب الاستهلاك والإنتاج. وشدد الخطيب على أن القانون هو الحكم مع التاجر، ومن يخالف القانون تطبق عليه العقوبات والغرامات بحسب

الخطيب لـ «الوطن»: لاحظنا زيادة في الشكاوى من ارتفاع الأسعار في المطاعم والمتاجر «التموين» تخالف ٢٥٠٠ تاجر رفعوا الأسعار وتداولوا فواتير غير نظامية في أسبوعين



من المستورد والمنتج وصولاً إلى بائع المفرق. وأشار إلى أن الفواتير تساعد في ضبط الأسعار، والتأكد من صحتها، إذ لدينا نوعان من التسعير، الأول يتم مركزياً من الوزارة مثل المواد الغذائية الأساسية، والثاني هو التسعير في المحافظات، ويتم على أساس المحافظات المنتجة والمستهلكة، فمثلاً مدينة دمشق تعتبر مستهلكة للخضار والفاكهة واللحوم، فأغلب المواد المبيعة فيها تصل من المحافظات الأخرى، ولذلك نجد فارقاً سعرياً في هذه المواد ما بين المحافظات بحسب الاستهلاك والإنتاج. وشدد الخطيب على أن القانون هو الحكم مع التاجر، ومن يخالف القانون تطبق عليه العقوبات والغرامات بحسب

من المستورد والمنتج وصولاً إلى بائع المفرق.

نوع المخالفة والتي تصل إلى الإغلاق والسجن، فهناك غرامات بـ ٢٥ ألف ليرة سورية ومنها عدم الإعلان عن الأسعار أو البيع بسعر زائد، في حين عدم تداول فواتير أو تداول فواتير غير نظامية تصل غرامتها لـ ١٥٠ ألف ليرة سورية، والمخالفات الغش والتدليس فغراماتها تصل لأرقام كبيرة جداً والسجن والإغلاق كونها تضر السلامة الغذائية. ولفت إلى أن الوزارة تركز على تسير دوريات النوعية المتخصصة، وذلك للحصول على نتائج أفضل، لأن التخصص بأي مجال يعطي نتائج إيجابية أكثر، إذ أصبح لدى الوزارة دوريات متخصصة بالأفران والمحروقات واللحوم والمواد الغذائية.. وغيرها.

الإصلاح الإداري في وزارة الأشغال دخل مرحلة التنفيذ

| صالح حميدي

كشفت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاغ عن بدء مرحلة تنفيذ مشروع الإصلاح الإداري في وزارة الأشغال العامة والإسكان منذ منتصف الشهر الجاري، والذي تضمن إجراء عدد من التطبيقات المتعلقة بمنع صلة الوصل، والذي أطلق لاستبيان الرأي حول الخدمات المقدمة من الوزارة. وقدم وزيراً التنمية الإدارية والأشغال العامة والإسكان أسس شرحاً خلال ورشة العمل المشتركة في وزارة التنمية الإدارية حول مراحل العمل في مشروع الإصلاح الإداري، والذي يطبق في وزارة الأشغال العامة والإسكان، ومتابعة خطوات التنفيذ في مشروع الإصلاح الإداري الذي يطبق فيها. وأكد وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد الطيف أن مشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه رئيس الجمهورية بشار الأسد في عام ٢٠١٧ يهدف للإصلاح البنّية التنظيمية للمؤسسات والوزارات، ويسهم بشكل أساسي بمكافحة الفساد الإداري والذي لا يقل خطورة عن الفساد المالي. ولفت عبد الطيف إلى أن اختيار وزارة الأشغال العامة والإسكان للبدء بتطبيق الإصلاح الإداري على الإدارة المركزية ومن ثم الجهات المرتبطة بها «يحملنا جميعاً المسؤولية الجادة والالتزام بكل خطوة من خطوات هذا المشروع لوضع موضع التطبيق». وشدد عبد الطيف على ضرورة أن يتجزأ كل ما هو مطلوب من فريق الأشغال العامة والإسكان بوقت الحد المتفق عليه مع فريق التنمية الإدارية لأن نجاح هذا المشروع وتطبيقه «هو من المسلمات بالنسبة لنا». وتناقشت ورشة العمل التطبيقات التي أطلقت على منبر صلة الوصل من الحضور والآلية التي يتم التعاون معها بحضور معاوني وزير الأشغال العامة والإسكان والمديرين العامين للشركات والمؤسسات المرتبطة بالوزارة والمديرين المركزيين في الوزارة.

صهريج لتهديب الدخان وسيارة لبنانية في قبضة الجمارك على أوتستراد حمص دمشق رئيس ضابطة مكافحة لـ «الوطن»: الكثير من المحال باتت مستودعات للتهديب مستغلين اتفاقيات الجمارك مع غرف التجارة

| عبد الهادي شباط

كشف رئيس ضابطة مكافحة في الجمارك المقدم إياد عرا لـ «الوطن» عن توجه الكثير من أصحاب المحال التجارية لتخصيص أماكن خاصة في محالهم لإخفاء المهربات، والاستفادة من التزام دوريات الجمارك بالاتفاق مع غرف التجارة بعدم دخول هذه المحال إلا بعد التنسيق مع مطلق الغرفة التجارية، وفي المحصلة عرقلة العمل وتأخير تنفيذ المهمة الجرمية، بما يسمح لصاحب المحل إخفاء المهربات والتصرف بها، منوهاً بأن الكثير من المحال التجارية باتت واجهة مستودعات للمهربات. واعتبر أن حركة التهريب انخفضت مؤخراً بسبب كثافة الحملة التي تنفذها الجمارك، وتعهد المهربين لتغيير أساليبهم، وتوخي الكثير من الحذر والحيلة لدى إدخال ونقل المهربات. وعن أهم المواد المهربة وقضايا التهريب التي أنجزتها ضابطة مكافحة (وهي جزء من عمل الجمارك) بين أنه تم التحقق في قضايا وإجناز مصالحت خلال الشهرين الماضيين بنحو ٤٠٠ مليون ليرة تصب في الخزينة العامة جراء الكثير من قضايا التهريب التي تمكنت من ضبطها والتعامل معها، وأن معظم المهربات كانت البسة بالة وقطع سيارات وخبائث ومكياج وأدوات صحية وغيرها. وكشف عن ضبط سيارة لبنانية أسس نقل كراتين من الدخان الجمارك على الأوتستراد



الدولية بين دمشق وحمص، وتم تنظيم الضبط أصولاً، وبعد التأكد من أوراق السيارة، كما تم ضبط صهريج يحمل كراتين الدخان المهرب. كما كشف عن ضبط مستودع لأدوات التجميل والمكياج المهربة في حصة تجاوزت قيمتها ٣١ مليون ليرة، يرحب أنها دخلت عبر الأراضي الشمالية بطرق غير نظامية، وتم تخزينها في مستودع ليصل لاحقاً إلى نقلها وبيعها في الأسواق المحلية. وأكد عرا أن الجمارك لا تهدف عبر عملياتها المكثفة وتشدها في التعااطي مع ظاهرها التهريب؛ إلى إرباك النشاط التجاري، وإنما

«السورية للبريد» في مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي اليوم في جنيف

الوطن

تشارك الجمهورية العربية السورية اليوم في المؤتمر الاستثنائي الثالث للاتحاد البريدي العالمي في جنيف، خلال الفترة ما بين ٢٤ وحتى ٢٦ من الشهر الجاري، وذلك من خلال الوفد الذي يترأسه مدير عام المؤسسة السورية للبريد بدر أحمد. وفي تصريح لـ «الوطن» بين معاون المدير العام للمؤسسة رأفت النايغ بأنه من المقرر أن تتم مراجعة منهجية حساب معدلات الأجور لإيصال الرسائل الدولية الواردة، والبريد الصغيرة، كما سيتم بحث ثلاثة سيناريوهات لتحصيل الأجور، واتخاذ قرارات بشأن التغييرات المقترحة في نظام الأجور. ولفت إلى أنه سيتم الاختيار من خلال التصويت على هذه السيناريوهات من الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر الاستثنائي، ونوه بأن أهمية مشاركة سورية في هذا المؤتمر تأتي من كون المشغل البريدي العام في الجمهورية العربية السورية هو عضواً في الاتحاد البريدي العالمي ما يمكنه من المشاركة في النقاشات واتخاذ القرارات الملزمة، الصالحة المؤسسة السورية للبريد وضمان الفعالية ضمن الشبكة البريدية العالمية.

الخطوة القادمة باتجاه داريا ودوما

وزير الاتصالات: مركز هاتف ببيلا في الخدمة و٦٨٠٠ رقم لأهالي والجهات العامة

الوطن

عادت للخدمة حتى تاريخه إلى ٤٩ مركزاً، على مستوى سورية، بحسب ما ذكره الخطيب، في حين يبلغ عدد المراكز الهاتفية الخارجة عن الخدمة نحو ٣٥٠ مركزاً، مشدداً على وضع خطط لإعادتهم للخدمة من قبل الشركة السورية للاتصالات وبدعم من رئاسة مجلس الوزراء. ولفت الخطيب إلى أن تكلفة إصلاح التجهيزات والمركز الهاتفي كبناء تتوقع ١٥٠ مليون ليرة سورية، لكن جزءاً كبيراً من التجهيزات خرج عن الخدمة ويتم الحصول عليها بالدولار واليورو لذلك قد تصل القيمة إلى ٣٠٠ مليون ليرة تقريبا. محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم نوه إلى أن عودة الاتصالات لكل محافظة ريف دمشق ستكون خلال ٦ أشهر، موضحاً أن المحافظة بدأت بإعادة الخدمات (الهيا - الكهراء - الصرف الصحي) إلى داريا تحضيراً لعودة الأهالي التي عاد إليها قسم منهم نتيجة قلة الخدمات. بدوره، أشار مدير عام الشركة السورية للاتصالات منير عبدي إلى قيام الشركة بربط قسم بيلا على قسم باب شرقي وإعادة تأهيله بالنسبة للشبكة المحيطة به، إضافة للعمل على إعادة تأهيل برج للمشاريح الاسلكية بحدود ١٠٠ مليون ليرة.

افتتح وزير الاتصالات والنقطة إياد الخطيب أمس مركز هاتف ببيلا في محافظة ريف دمشق بعد تعرضه للتدمير والتخريب جراء الإرهاب. وأوضح الخطيب أنه تمت إعادة صيانة التجهيزات المدمرة وإعادة توضعها في مكانها، لافتاً إلى أنه وضع ٦٨٠٠ رقم هاتفي بالخدمة قابل للتوسع حتى ١١ ألف رقم، إضافة لوضع ١٥٠٠ بوابة إنترنت، كذلك أكد وزير الاتصالات أنه سيتم البدء بتوزيع الأرقام الهاتفية على الجهات العامة بدءاً من البلدية والجهات الخدمية الأخرى، كما تم التوجيه بإعادة توزيع الخطوط الهاتفية على السكان في بيلا. وأشار الخطيب إلى أنه تمت تغذية ٣ مناطق بسعة نحو ٤٠٠٠ دائرة هاتفية، وسيتم التوسع وفق الحاجة، وحتى الآن تمت إعادة جميع المراكز الهاتفية لمناطق سوار دمشق (حرسنا - زملكا - سفيا - بيلا)، مبيّناً أن الخطوة القادمة باتجاه داريا، وتم بالتنسيق مع محافظة ريف دمشق فيما يتعلق بذلك، أما الخطوة الأصعب فهي مركز هاتف دوما الذي يستلزم وقتاً أطول لكونه مدمراً بالكامل. ووصل عدد المراكز الهاتفية التي

١٢ مقترحاً من «مداد» لتصحيح الاختلالات في سوق العمل

حفظ أجور ٢,١ مليون عامل في القطاع الخاص وتقليل الاستغلال

الوطن

سياسات الاقتصادية في ضرورة معالجتها أيضاً. واقترحت الدراسة ١٢ سياسة، لتصحيح تلك الاختلالات، وتحديداً لضمان تقليصها إلى الحدود، والبدء بضرورة وجود «إستراتيجية وطنية للتشغيل»، المتوقعة على العمل في الاقتصاد السوري وسياسات تصحيحها ٢٠١١-٢٠١٧، للباحث الدكتور أيهم أسد. وبينت الدراسة أن سوق العمل في الاقتصاد السوري يعاني من الاختلالات تاريخية وزمنية، ورصدت وحلت أربعة أنواع منها، هي الاختلالات البنّية (عدم التوافق بين عرض العمل والطلب عليه) والاختلالات الأجرية (الاختلاف في الأجور بين القطاعات الاقتصادية)، والاختلالات الجندرية (عدم المساواة بين الرجال والنساء في سوق العمل)، والاختلالات القطاعية (اختلاف توزيع قوة العمل على قطاعات الاقتصاد). وكشفت الدراسة عن أن الاختلالات الرئيسية لسوق العمل في سورية، إنما هي اختلالات زمنية، بمعنى أن الاقتصاد السوري لم يتمكن منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٧ من تصحيح تلك الاختلالات، وقد جاءت الحرب لتعمق من تلك الاختلالات، وتزيد من مسؤولية



الأساسية في المدن الصناعية والمناطق الصناعية، أجل ضمان استمرارية عمل متواصلة لتلك المناطق، وضمان استمرار استقطابها ليد عاملة، والتوسع في إقامة وتنظيم المدن الصناعية في المحافظات السورية كافة. اقترحت الدراسة تعميق نشر سياسة التلمذة الصناعية التي بدأت وزارة التربية في تطبيقها منذ عام ٢٠٠٠ كأحد الأدوات المباشرة لربط مخرجات التعليم بسوق العمل، ودعم أنشطة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص التي يكون لها أنشطة تدريب مؤقت أو تشغيل مؤقت لفئات اجتماعية معينة كإمكانية تدريب خريجين جدد من اختصاصات علمية معينة مراحل زمنية في قطاعات معينة كالصراف والتأمين، مثلاً، وبشكل مجاني لإسبابهم خبرة مسيئة للدخول إلى سوق العمل، وذلك بالتوازي مع دعم سياسة التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعامة في المحافظات السورية كافة، ودعمها أكثر في المحافظات التي كانت أكثر تضرراً من غيرها جراء الحرب كحلب وريف دمشق ودير الزور ودراعا، ودعم التي تعمل منها في مجال الصناعة أو التي تستقطب يدا عاملة نسوية أكثر من غيرها.

الحصول على عمل في مراكز التشغيل والشركات، وبين احتياجات طالبي العمل في مراكز العمل الأخرى (الطلب على العمل)، الأمر الذي يعني تحديداً أسبوعياً ويمكن أن يكون يومياً لتقديرات العرض والطلب على العمل، وتحديد نوعية العمل (عمل دائم، عمل مؤقت، لمدة معينة، عمل بدوام جزئي، عمل بآجر يومي، عمل إداري)، وبالتالي القدرة على امتصاص البطالة وتفضيها.

مراكز التشغيل الأساسية كالمناطق الصناعية والشركات والزراعة وغرف الصناعة والتجارة الخاصة في المحافظات، تكون مهمة هذه النظام بشكل أساسي لتقليل من البطالة التي تنشأ نتيجة انتقال العمال من عمل لآخر، أو نتيجة انتهاء العمل الموسمي لبعضهم، بحيث يقوم ذلك النظام بتحديد التقاطعات بين طلبات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه وفق مهاراتهم (عرض العمل) والذين يتقدمون

تبادل معلومات الفرص

اقترحت الدراسة أيضاً دعم ابتكار وتطوير نظام معلوماتي غير مركزي لتبادل معلومات فرص العمل» بين